

## تحقيق

# سدّ اليمونة: حكاية «ابريق، زيت» أخرى

رامح حمية

عندما تسلّمت شركة «نيو لبنانون» عام 2010، مشروع إنشاء سدّ اليمونة، تعهّدت يومها بانتهاء الأشغال في غضون ثلاث سنوات. مرّت ثلاث سنوات ومرّت ثلاث سنوات أخرى... والسدّ لا يزال أرضاً بور. أما الدولة، فلم تلتفت لما يجري.

وضع رئيس الجمهورية السابق، ميشال سليمان، حجر الأساس لبناء السد في مطلع تشرين الثاني من عام 2009، ولا يزال إلى اليوم

غير منجز. وتسلمت شركة «نيو لبنانون» الأعمال منذ منتصف عام 2010، إلا أنّها حتى هذه اللحظات لم تنه المرحلة الأولى منه، علماً أنّها كانت مطالبة بتسليمه خلال 30 شهراً. أي، بحلول عام 2013.

مرت 3 سنوات على موعد التسليم، وسط تساؤلات أبناء قرى غربي بعلبك عما آل إليه الوضع، ممتعضين من التأخير الذي لا يعرفون له سبباً. وهو المشروع الذي كلّفهم خسارة بساتينهم مقابل تعويضات استملاك زهيدة. كل ذلك من أجل الآمال التي علّقوها

وشليفا وبوداي وصولاً الى طاريا وشمسطار.

لا يتوانى طلال شريف، رئيس البلدية، عن طرح أسئلة عن ماهية أسباب التأخير في إنجاز مشروع السد «والتلاعب بمواصفاته الفنية»، مشدداً أنّ سائر الذرائع من قبل الشركة «مرفوضة»، ويقول ان دراسة مشروع السدّ، التي أنجزتها شركة «دار الهندسة- نزيه طالب وشركائه»، قدّرت الكلفة المالية للمشروع بـ«18 مليون دولار»، الا ان شركة نيو لبنانون فازت بالعقد بمبلغ 11 مليون دولار. برأيه، ان

عليه، لجهة توليد الطاقة الكهربائية، وتعزيز موقع المنطقة السياحي، وصولاً إلى إفادة قرى غرب بعلبك من المياه. فسدّ اليمونة الذي تبلغ مساحته 600 ألف متر مربع، وتقدّر سعته بنحو 3 ملايين ونصف مليون متر مكعب في المرحلة الأولى، من المفترض أن يُستتبع بمرحلة ثانية تضيف إليه 3 ملايين ونصف مليون متر مكعب، والتي من شأنها توفير المياه بواسطة الجاذبية لأكثر من 100 ألف نسمة، موزّعين على 42 قرية في غرب بعلبك، بدءاً من مناطق دير الأحمر

ذلك يدعو للتساؤل والريبة وفتح تحقيقات من قبل الدولة ووزارة الطاقة والإدارات الرقابية؟

بعد الانتخابات البلدية الاخيرة، سارع شريف إلى طلب اجتماع مع وزارة الطاقة والمياه، والذي دُعيت إليه شركة «نيو لبنانون». وعلمت إليه شركة «نيو لبنانون» أنّ «نيو لبنانون» وقّعت في الاجتماع تعهداً يقضي بتسليم المرحلة الأولى للمشروع في الأول من شباط المقبل. وتشمل هذه المرحلة سائر الإنشاءات من مصبات مياه ومهارب للتفريغ تسمح بتفريغ فائض المياه عن مترين ونصف في السد. وكشف شريف أن شركة «دار الهندسة- نزيه طالب وشركائه» أرسلت كتاباً خطياً إلى وزارة الطاقة والمياه تشير فيه إلى أنّ «الأشغال المتبقية في مشروع

يظلك السحاب سماء اليمونة. لا هي سحب صيف عابر ولا هي ازمة طارئة. فهناك، في الضيعة المقيمة على «الفالق»، يكبر السحاب يوماً بعد يوم، إلى الدرجة التي صار يهدّد فيها المنطقة، المصنفة مشاعاتها منذ عام 1999 محميّة طبيعيّة

# هذا ما جنته «نيو لبنانون» على محميّة اليمونة

راجانا حمية

منذ ستّ سنوات، يعيش ناس اليمونة داخل «غطيطة». يسمونها هناك «العاصفة الترابية». تلك العاصفة التي كلّما هبّت، يتندّر الناس قائلين «هبت العاصفة، يبدو أنّ السدّ شغّال».

برغم التندّر، إلا أنّ ما يجري في اليمونة ليس نكتة. والربط بين العاصفة وسدّ اليمونة لم يولد من العبت، بل صار عمره ستّ سنوات. والسبب؟ «أبو علي دندش»، يقولون. أما من هو؟ يتحدث الناس في اليمونة عن رجل نزل عليهم بـ«الباراشوت» أواخر عام 2010 وتسلّم، بقدرة قادر، مشروع إنشاء سدّ اليمونة، بسعر «لقطة» بلغ في حينه 11 مليون دولار أميركي، «علماً أنه قبل تسلمه هذا المشروع، أجريت دراسة مفضلة قدرت قيمته بـ18 مليون دولار أميركي»، يقول رئيس البلدية طلال شريف.

هذا الفارق أرسى المناقصة على شركة «نيو لبنانون»، وهو الفارق نفسه الذي شعر معه الناس بأن الوضع لن يكون على ما يرام. بدأت الشركة عملها بتعهّد بانتهاء «الأشغال أواخر عام 2013».

لكن، ها هي سنوات ثلاث تمرّ على الموعد وما تزال المرحلة الأولى من جرف التربة و«الأساسات» تحتاج عاماً إضافياً كي تنتهي. قد يقول قائل إنّ جبل المشاريع «تسطح» وليست «نيو لبنانون» استغناء. ولكن، في اليمونة، تفوّقت الشركة على نفسها في فرض الاستثناءات، إن كان في التسويق أو في ارتكاب المخالفات التي كان أكثرها فطاعة

خندق اليمونة بالخبار وإغراق أراضيها بالتراب الذي تحمله من «الجورة»، التي يفترض أن تكون بركة السدّ. يقول المختار مزر شريف إلى أنّه «في بعض الأيام، نشعر بأن عاصمة زملية تمرّ من هنا، من كثرة الغبار التي تحدثها الجرافات». لا يقول شريف ذلك من العبت، فالناظر إلى البلدة من «فوق» سيرى تلك السحابة البيضاء التي تستقر فوق سمائها. هناك، يتحدث الناس عن «نقلات تراب ترمي في أراضي المحمية»، والتي يقدّرها المختار بـ«ما يفوق 80 ألف نقلة، زُمي الكثير منها في المحمية، حتى صارت في بعض الأماكن كالتلال، فيما كان يعطى البعض الآخر للناس بناء على طلبهم، وفي ناس اشتروا التراب مشترى، علماً أنّ هذه النوعية من التراب غير صالحة للزراعة». كما يقول الناس أيضاً الكثير عما تؤول إليه الحال في المحمية، ويتحدّث آخرون عما تفعله الشركة «فبدلاً من نقل التراب بعيداً عن المحمية بكلفة تصل إلى 100 دولار، عم تنقلها بـ11 دولار إلى المحمية القريبة لتوفّر». علماً أنّ أحد شروط عقد تنفيذ السد أن تنقل الأتربة الردميات إلى أماكن تبعد، على الأقل، 3 كيلومترات عن البلدة. لكن، على ما يبدو أن الشركة تستسهل أمر رمي ردمياتها في قلب المحمية، بحجة «الكلفة الباهظة»، على ما تقول مصادر في الشركة. أما رئيس البلدية طلال شريف، فيرمي الحمل عن كاهل الشركة بالقول: «في النهاية عليك تأمين مكان مناسب لهم كي يضعوا الأتربة فيه»، مشيراً إلى أنّ ما يُشاع عن تلوث المحمية هو «حكي متفلسفين».

بالنسبة لشريف، كلام «متفلسفين» إغراق المحمية بتراب عندما «يختلط بالماء يصبح كالصلصال، يعني صبة باطون»، وتغليف أشجار اللزاب في جبال المحمية بالغبار. لكن، مهلاً، هذا ليس كلام «متفلسفين»، هذا ما «جنته» شركة نيو لبنانون على اليمونة، والدولة بغيابها المزمّن عن المنطقة. وبرغم تقدّم أهالي اليمونة بشكاوى إلى محافظة بعلبك-الهرمل، عرضوا فيها «التعديبات ونقل شركة نيو لبنانون للردميات ورميها بشكل عشوائي في السفح الشرقي لمحمية اليمونة الطبيعية»، إلا أنّ أحداً لم يجب على الشكوى. ولا تزال منذ أيلول من العام الماضي في مركز المحافظة «بالحفظ والصون». تعوم بلدة اليمونة على «بحر»

رئيس البلدية: ما يشام عن تلوث المحميّة هو «حكي متفلسفين»

من المياه. لكن أحوال أهلها ليست بخير، فالدولة التي «ركبت» لبيوتهم عدادات مياه الشفة منذ ست سنوات، اكتفت بالدبكور فقط. ليس مهماً بالنسبة لها ربما كيف يعيشون أهل الهوامش، ولكن بالنسبة لهؤلاء فهم يتيقنون يوماً بعد يوم من غيابها، كلما نظروا إلى الصندوق الحديدي المركون عند عتبة منازلهم. تماماً، كما هي الحال عندما يتحدثون عن مشروع السدّ. هذا السدّ الذي كان سيعيد لهم حقهم في المياه التي كانت تروح، في أيام الشخّ، في البوابع. ولكن، في ظلّ هذا الغياب،

لجأ أهل اليمونة إلى أساليبهم في استجرار المياه إلى بيوتهم، فبدأوا بحفر الآبار. رويداً رويداً، استحال البئر هناك ثمانين، حيث صار لكل منزل بئر. لكن، القصة لا تنتهي هنا، فقد لجأ المزارعون أيضاً لحفر آبار أيضاً، على مقربة من أراضيهم الزراعية، حتى أنّ البعض منهم، وهم المزارعون «الكبار»، امتنهن بيع المياه، «حيث كان يسقي زرعته ويبيع للمزارعين الآخرين المياه بـ100 دولار بالنهار وأوقات ع الساعة»، يقول أحد سكان البلدة. ولا يبالغ بعض الناس هناك عندما يقولون إنّ اليمونة صارت عبارة عن «تجمّع آبار»، كما لا يبالغون حين يقولون إنّ هذه تحوي ما يقارب «المئة إنش مهدورة على وجه الأرض»، فأبار المزارعين الكبار لا تقل «سعة المياه فيها عن 4 و5 إنش». وكلما زادت اليمونة بيتاً، زادت بئراً، علماً أنّ الاتفاق مع مصلحة مياه البقاع كان يقضي بأن يجري ردم هذه الآبار وتشغيل مياه الشفة. لكن، أين هي هذه المصلحة؟ يضك الأهالي من السؤال، فلهم مع المصلحة حكايات كثيرة، لعلّ منها «حكاية الموظف المسؤول عن الطرشنا (سكر المياه الأساسي) الذي يتقاضى راتباً من الدولة عن ساعة عمل يؤديها عند بداية الربيع، حيث يعمل على تخفيف قوة ضخ المياه والتي تكون عادة غزيرة في هذا الفصل»!

أما حكاية الصرف الصحي فحدّث ولا حرج، ففي البداية كانت وزارة الطاقة تنوّل هذه المهمة، ثم «حوّلتها» إلى مؤسسة مياه البقاع. ولا يخاف الناس هناك من قول أنّ المؤسسة «مثل إجراها ما يجري في

اليمونة»، فهذه الأخيرة عندما كلفت إحدى الشركات بتمديد شبكات الصرف الصحي ارتكبت أخطاء فادحة في عملها، لعل «أخطرها القسطل الرئيسي للصرف الصحي الذي لا تتعدى سعته 6 إنشات». كما أنّ هذه الشبكة لم تشمل كل الأماكن المأهولة، فمئة بيوت في اليمونة أقيمت في السنوات الأخيرة ولم تتصل بشبكة الصرف الصحي، الأمر الذي دفع هؤلاء إلى إنشاء «جور

